

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

معالم تكوّن الفكر الإصلاحى في الدولة العثمانية حتى القرن 16

– دراسة في النشأة والتطور –

Milestones of the formation of reformist thought in the Ottoman Empire until the
16th century
- a study in the emergence and development -

dr : fayssal benmoussa

فيصل بن موسى

المؤسسة: جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله

Institution: University of Algiers 2 – Abul Qasim Saadallah -

الإيميل المهني: faycal.benmoussa@univ-alger2.dz

تاريخ القبول : 2022-12-25

تاريخ الاستلام: 2022-09-24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة العلمية المتواضعة إلى الكشف عن الإرهاصات الأولى لنشأة الفكر الإصلاح في الدولة العثمانية والظروف التي ساهمت في بلورته وإرساء معالمه منذ قيام الدولة وإلى غاية توهجه في القرن 15 م و 16 م ومختلف الأدوار التي لعبها السلاطين وكبار رجال الدولة في إنشاء مؤسسات الدولة وأجهزتها المتعددة عبر مراحلها المختلفة وفق رؤية فلسفية ومنهج إصلاح عثماني بحث يستوعب كل التحولات التي تمر بها الدولة و يتسم بالمرونة والفعالية في التعامل مع كل المتغيرات التي تحيط الدولة العثمانية .

الكلمات المفتاحية: لا تتعد الخمس كلمات

الدولة العثمانية / الإصلاح / العلماء والفقهاء / الانكشارية / سليمان القانوني

Abstract:

This modest scientific study aims to reveal the first signs of the emergence of reformist thought in the Ottoman Empire and the circumstances that contributed to its crystallization and establishment of its features since the establishment of the state and until its glow in the 15th and 16th centuries AD, and the various roles played by the sultans and senior statesmen in establishing the state's institutions and its various organs throughout its stages. It is based on a philosophical vision and a purely Ottoman reformist approach that accommodates all the transformations that the state is going through and is flexible and effective in dealing with all the variables that surround the Ottoman Empire.

Keywords: The Ottoman Empire / Reform Scholars and Jurists / Janissaries / Suleiman the Magnificent

مقدمة:

وعلى هذا الأساس فإن موضوع الإصلاح في الدولة العثمانية كان يُنصَّب على مجمل التدابير والإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى إحداث تعديلات تستجيب لحاجات الدولة وتؤكد مركزيتها من جهة وتواكب مختلف التحولات والتطورات الموجودة داخل المجتمع دون تغييرها جذريا من جهة أخرى، ومن هنا فقد حرص السلاطين العثمانيون دائما على الاستفادة من مختلف الأدوار التاريخية التي مرت بها الدولة لإحداث نقلة نوعية في مسارها التاريخي.

ومن جهة أخرى إذا سلّمنا ضمنا بعدم استئثار السلاطين العثمانيين بفكرة الإصلاح والتفرد بها، وإذا أخذنا أيضا بعين الاعتبار المجال الجغرافي للدولة العثمانية فإن إمكانية بروز مفكرين ومصلحين في كل مرحلة تاريخية لا

إن المتتبع لمسار التاريخ العثماني والمتأمل فيه بروية يكتشف أن الفكر الإصلاح العثماني ليس وليد القرن 16م وإنما كان نتاج سلسلة من التجارب والخبرات التي عرفتها الدولة منذ حقبة التأسيس والنشأة واستمر ذلك الفكر في التوهج شيئا فشيئا إلى أن وصلت الدولة إلى أوج عظمتها مستفيدا من مختلف الأدوار التاريخية التي تعرضت لها الدولة، فمشروع الإصلاح كان منذ وقت مبكر مشروعا للسلاطين أنفسهم الذين كانوا يسعون في كل مرة إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تعزز هيبة الدولة وتصور صورتها داخليا وخارجيا .

من الشخصيات والقادة الفاعلين في المناطق الحدودية³، فكان لانضمام الإمارات التركمانية تحت لواء الإمارة العثمانية أهمية كبيرة، فقد وفرت لها البنية التحتية اللازمة لفتوحاتها العسكرية وزودتها بالعنصر البشري الضروري⁴، ومن جانب آخر عمل على تفعيل سياسة التعايش السلمي مع الولاة البيزنطيين المجاورين له، ودعم أيضا الطرق الصوفية فتجمع حول الزوايا والتكايا العديد من سكان القرى⁵ وبهذا المسعى يكون الغازي عثمان قد بذر البذور الأولى لتأسيس إمارته الصغيرة.

كان من نتيجة أعمال الغزو والجهاد الذي تبنته الإمارة العثمانية أن وقعت تغييرات هامة في ذهنية المجتمع العثماني من خلال إضفاء النظام على التركيب الهش لمنطقة الحدود، فقد شهدت كافة أنشطة الحياة الحضرية كالتجارة والحرف المتنوعة تقدما سريعا، حتى أن الكثير من العلماء ومشايخ الطرق الصوفية والتجار وفدوا إلى هذه المناطق الحدودية واستقروا بها، وقد أشار ابن بطوطة الذي زار منطقة غربي الأناضول حوالي 1330م إلى ذلك⁶ وبذلك بدأت النواة الأولى لقيام الدولة العثمانية في التكون.

انسجم مجتمع الإمارات الحدودية مع نموذج حضاري خاص، متشعب بروح الغزو الدائم لتوسيع دار الإسلام وإخضاع دار الحرب قدر الإمكان، وكان الفكر الإسلامي العثماني يضمن سلامة حياة المسيحيين واليهود وكل الأقليات الدينية وممتلكاتهم، ويسمح لهم أيضا بممارسة طقوسهم الدينية شريطة التزامهم بأداء الضرائب المفروضة عليهم⁷. ومع مر الزمن شكلت هذه القيم والمبادئ والأسس الخزان الذي ارتكزت عليه معالم الفكر العثماني في فلسفة الحكم.

ولما كان المجتمع العثماني من المجتمعات الحدودية أتاح له ذلك حرية الاختلاط مع المسيحيين، ويسر له التعامل معهم وفق ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة وتطوراتها، ومن جانب آخر قام الولاة والعلماء بنقل تقاليد الدول والحضارة الإسلامية إلى مراكز إمارات الغزو الجديدة كآزمير⁸ ومغنيصة⁹ وبورصة¹⁰ التي تأسست في الأراضي التي كانت تابعة لبيزنطة¹¹، وقد جسد السلطان العثماني أورخان بعد توليه الحكم (1324-1379م) أولى بواكير الفكر الإصلاح العثماني من خلال مباشرة مجموعة من الإصلاحات والتنظيمات التي رآها ضرورية لاستكمال بناء دولته الفتية، ومن ذلك:

حصر له، خاصة الداعين منهم إلى ضرورة تجديد الهياكل القاعدية للدولة عن طريق ضخ دماء جديدة في بعض المناصب الحساسة للدولة ووضع حد للتجاوزات التي يقوم بها بعض المسؤولين الكبار في الدولة ليسمح لها بأخذ نفس جديد في مسارها التاريخي ويُمكنها من تجاوز العقبات التي اعترضت سبيلها.

وتهدف هذه الدراسة العلمية المتواضعة إلى إبراز معالم الفكر الإصلاحي العثماني وتجلياته في الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى غاية القرن 16م، معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الذي يتماشى مع مثل هذه القضايا العلمية.

الإشكالية المطروحة:

- كيف نشأ الفكر الإصلاحي في الدولة العثمانية وتبلور أكثر مع مرور الوقت؟
- إلى أي مدى تأثر الفكر الإصلاحي العثماني بالموروث الثقافي والحضاري والتاريخي للدولة؟
- كيف ساهم السلاطين العثمانيون في تكوين وإرساء دعائم الفكر الإصلاحي في عقول أولئك المحيطين بهم من رجال الجهاز البيروقراطي؟
- هل استوعب رجال السلطة أبعاد ومشاريع و أهداف مختلف الإصلاحات التي قام بها السلاطين الأوائل منذ نشأة الدولة و إلى غاية القرن 16م ؟ وإلى أي مدى ساهموا في إرسائها خلال القرون اللاحقة؟

أولا- إرهابات نشأة الفكر الإصلاحي في الدولة العثمانية

عندما تأسست الدولة العثمانية كإمارة صغيرة في منطقة الحدود الغربية للأناضول على أطراف دولة سلاجقة الروم بآسيا الصغرى والإمبراطورية البيزنطية ارتبط كيانها بالموقع الجغرافي الذي احتلته وأهلها بأن تلعب أدوارا ريادية في مسارها التاريخي الطويل باعتباره يجمع بين عدة مزايا جيوسياسية وسوسولوجيا، كما ارتبط وجودها أيضا بالدور المؤثر الذي كانت تقوم به هذه الإمارة من خلال السياسة الرصينة التي دأب عليها أمراؤها في معالجة الأحداث الواقعة بالمنطقة والاستفادة من مخرجاتها.

ومنذ البداية حرص مؤسس الدولة العثمانية على الالتزام بأحكام الدين الإسلامي وإقامة دعائمه وفق رؤية شرعية مرنة¹ واستعان في ذلك بالعلماء والفقهاء واستشار أهل الرأي والتخطيط لتسيير الشؤون الإدارية والعسكرية² ونظرا للانتصارات العسكرية التي حققها لجأ إلى إمارته العديد

إلى نقل الإمارة العثمانية من طور الإمارة والسلطنة إلى طور " الدولة الناشئة "، وكانت الاحتياجات الجديدة خلال عهده قد مهدت السبيل لتشكيل النظام العسكري الجديد وإحداث ترتيبات هامة في نظم الدولة مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها²¹.

استكملت الدولة العثمانية في عهد السلطان "مراد الأول" أركانها، وبعد وفاته في معركة قوصوه 1389م تولى العرش السلطان "بايزيد الأول" (1389-1402م) وشرع في تطبيق إصلاحات وتنظيمات جديدة أراد بها وضع البنية الأساسية اللازمة لإقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد، ومن ذلك:

- وضع نظام ضريبي وتطبيق القواعد المالية.
- إسناد الوظائف العسكرية والإدارية الهامة لجنوده التابعين له مباشرة.
- إخضاع الأسر المحلية القوية والأمراء التركمان وأمراء الحدود تحت رقابته المباشرة.

أسهمت هذه الإصلاحات والخطوات العملية التي باشرها السلطان في إرساء قواعد وأسس دولة مركزية بشكل عملي²²، غير أن هذه الجهود المبذولة تعرضت لهزة عنيفة بعد انهزام السلطان بايزيد الأول ضد تيمور لنك في معركة أنقرة 1402م وأسفرت عن إجهاد دولة العثمانيين المركزية، وقد عانت الدولة من أهوال الفتنة الداخلية، ووقع شرخ كبير في النظام المركزي إلى أن تمكن " محمد جلبي " (1413-1421م) بعد توليه الحكم من إخماد نار الفتنة وأحدث إصلاحات عميقة في الدولة مكنتها من تجاوز أزمته وانبعاثها من جديد²³.

إن معالم الفكر الإصلاحي الذي تبناه السلطان "محمد جلبي" في سبيل إعادة بعث الدولة العثمانية وإحيائها من جديد قد مكّن خليفته السلطان "مراد الثاني" (1421-1451م) من إدراك ثقل حجم الأعباء الملقة على عاتقه، فعمل على استكمال ما بدأه والده من خلال:

- الحرص على تقوية أركان الدولة وتوطيد دعائم حكمها.
- تعزيز القدرات العسكرية للدولة وزيادة عدد الجنود.
- توسيع المجال الجغرافي للدولة أكثر عما كانت عليه سابقا بواسطة فتح أراضي جديدة²⁴ فكان عهده بمثابة التأسيس الثاني للدولة التي قطعت شوطا هاما في إعادة استجماع قواها من أجل إعادة توحيد الأراضي والمحافظة عليها.

• سك أول عملة فضية باسمه في بورصة سنة 1329م بتوصية من "جاندرلي قره خليل"¹² والوزير "علاء الدين باشا"، لا سيما وأنها تعد من رموز السيادة.

• تعيين قاضي مدينة بيلجك " قره خليل " مستشارا له ثم أصبح قاضيا للجيش ليكون أول "قاضي عسكر" في الدولة العثمانية¹³.

• تأسيس أول مدرسة للتعليم في مدينة أزيق وتحويل كنيستها إلى جامع وعين على رأس تلك المدرسة العالم " الملا داود القيصري"¹⁴.

• إنشاء الدور الاقتصادي لمدينة بورصة ببناء مركز تجاري ثم اتخاذها عاصمة للدولة بدلا من "يني شهير"¹⁵.

• اتخاذ لباس رسمي وموحد للجيش لتمييزهم عن غيرهم، غير أنه في عهد السلطان أورخان قام بتطبيق زي عسكري خاص بهم اتسم بالزركشة ليحاكي به زي قبيلتهم الأصلي¹⁶.

• بداية التعيين في الوظائف والرتب الهامة في الدولة وخاصة لدى فئة العسكر، حيث تم إنشاء فرقة الإنكشارية التي كانت نتاج نظام الدفشمرة¹⁷.

ويمكن القول إن جل الفتوحات العثمانية تمت عبر إتباعهم لسياسة الوفاق والسلم نظرا لطبيعة نظام الحكم العثماني القائم على سياسة المرونة واللين، ولا شك أن حرص العثمانيين على التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي أولوها أهمية كبيرة قد مكنتهم من لعب أدوار مهمة في تحقيق فتوحاتهم العسكرية لاسيما في الأقاليم التي تضم العناصر غير المسلمة، وكان لتطبيق مبدأ العدالة أثره الكبير في كسب تبعية وتأييد العناصر المحلية في مناطق البلقان التي كانت تعاني من مختلف الضغوطات السياسية والدينية¹⁸. وسمحت كل هذه الترتيبات بالبدء في إقامة أركان الدولة.

وكان اعتماد العثمانيين على نظام الإقطاع العسكري "التيمار"¹⁹ في الأراضي المفتوحة قد أبان عن تطبيق نظام حكم أكثر انتظاما وجاهزية خاصة عندما ألحقوا به عددا من الأمراء المحليين، كما أضافوا إلى بنية التشكيلات العسكرية عددا من الفئات العسكرية الأخرى فأضفوا بذلك نوعا من التميز في فلسفة الحكم والإدارة²⁰.

كان لمسار الإصلاحات والتغييرات التي بذلها السلطان مراد الأول (1362-1389م) عبر مختلف التنظيمات التي أقامها في الأناضول ومنطقة البلقان بشكل خاص أن أفضت

الخطوة الأولى لتنفيذ سياسته والكشف عن مكنون أبعاد فكره السياسي الإصلاحي³⁰.

إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذها السلطان "محمد الفاتح" بعد فتح القسطنطينية شكلت أدوات لممارسة السلطة في إطار "تكوين نظام مركزي من أجل إقامة دولة واحدة وحاكم واحد للعالم"³¹، وهذا معناه السيادة المطلقة في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي على حد سواء³² وحتى يتحقق له ذلك عكف على مراجعة القوانين والنظم التي كانت تدار بها الدولة العثمانية فقام بإقرار ما يتوافق منها مع عصره وإلغاء ما يتنافى منها³³، ومن جهة ثانية عزم على استحداث مجموعة من النظم والقوانين والآليات التي من شأنها أن تحدث طفرة نوعية في تسيير دواليب السلطة حسب تغير الزمان والمكان وتواكب إفرزات بنية المجتمع وأطره المتداخلة، فقام بتحرير "قوانين نامة"³⁴ ليكمل ما ينقصه وليكون دستور العمل في الديوان الهمايوني³⁵.

إن سلسلة الإصلاحات التي أقرها السلطان محمد الفاتح منح فيها الأولوية لتنظيم وتأسيس مؤسسات الدولة (الصدارة العظمى، المالية، الإفتاء، القضاء والمؤسسة العسكرية) و غايتها تمكين السلطان من مباشرة مهامه وممارسة سلطاته وصلاحياته في إدارة الدولة على أحسن وجه، وأصبح قانون نامة للسلطان محمد الفاتح أنموذجا للسلطين يحتذون به من بعده في تنظيم الشؤون الإدارية وتشريفات البلاط³⁶.

ومن جهة أخرى أتاح له فتح القسطنطينية توسيع مجال الإصلاحات الداخلية، ويظهر ذلك من خلال عزل بعض الأسر القويّة من الحكم والحجّ من نفوذ ما بقي منهم بدءا بإعدام الصدر الأعظم "جاندرلي خليل باشا"³⁷، كما أكد في نفس الوقت أنّ عصر مشاركة الأسر صاحبة الجاه والنفوذ قد انتهى، وقام بإسناد الوظائف المهمة في الدولة بما فيها منصب الصدارة العظمى لأشخاص ينحدرون من جند "القابي قول" الذين يرتبطون به مباشرة³⁸، وبذلك يكون قد جمع في يده كافة أدوات السلطة لتمكنه من مواصلة سياسته الإصلاحية في شتى المجالات³⁹.

بعد أن تمكّن السلطان "محمد الفاتح" من جمع أدوات السلطة في يديه شرع في استئناف عمليات التوسع والفتح في الأناضول وأوروبا⁴⁰، وعمل على تحقيق وحدة الدولة العثمانية وبهذه الجهود السياسية تشكلت الدولة

خلال هذه الفترة الحرجة من التاريخ العثماني اضطّر السلطان "مراد الثاني" على إتباع سياسة الوفاق والمهادنة في منطقة الأناضول والبلقان على حد سواء، وكانت لمعركتي فارنا عام 1444م وقوصوه (كوسوفو) الثانية عام 1448م دور كبير في إعادة تقوية موقع العثمانيين داخل البلقان وخارجها واستعادة هيبة الدولة، ومهد السبيل لحالة إحباط عام في أوروبا وأحيا آمال العثمانيين في إمكانية فتحهم للقسطنطينية²⁵.

عمل السلطان "مراد الثاني" في بادئ الأمر بسبب الوضع في الأناضول على تجنب فكرة الارتباط بنظام الدولة المركزية كما فعل السلطان "بايزيد الأول" وكانت غايته أن يقيم توازنا معيناً بين فرسان السباهية من جهة وعشائر التركمان الرحل وجنود الإنكشارية من جهة أخرى حتى يتسنى له الحفاظ على ديمومة دولته الفتية لذلك لم يشأ الاندفاع كثيرا نحو الأمام²⁶.

ثانيا- تطور الفكر الإصلاحي في الدولة العثمانية وتجلياته.

1- في عهد السلطان "محمد الفاتح" (1451-1481م):

بعد وفاة السلطان "مراد الثاني" تولى سدة الحكم ابنه "محمد الثاني" (1481-1481م) وشهدت الدولة العثمانية طورا جديدا في تاريخها، فقد عرفت سياسة التوسع انتعاشا جديدا²⁷ وأحيا فكرة إقامة النظام المركزي كما كان في عهد السلطان "بايزيد الأول"، وحتى يتمكن من تنفيذ سياسته الطموحة وتوجيهها بالشكل الذي يريد كان عليه أن يتخلص من عقبتين:

• **العقبة الأولى:** تتمثل في إزاحة خطر الدولة البيزنطية التي تشكل تهديدا صليبييا وعائقا يقف أمام قيام الوحدة بين أراضي الدولة العثمانية، ولا يكون ذلك إلا بفتح القسطنطينية²⁸.

• **العقبة الثانية:** تتمثل في قوة المعارضة الداخلية التي يتزعمها الصدر الأعظم "جاندرلي خليل باشا" الذي يميل نحو إتباع سياسة السلم والمهادنة مع الغرب²⁹.

كان السلطان محمد الفاتح يرى في فتح القسطنطينية السبيل الوحيد الذي سوف يهيئ له مكانة هامة في توجيه السياسة الداخلية للدولة كما يريد بعيدا عن أية ضغوطات، ويكفل له القدرة على التطبيق الأمثل للإصلاحات اللازمة التي عزم على القيام بها في مجال الإدارة المركزية، وبذلك يخطو

العثمانية⁴⁸، ونتيجة للضغوط المختلفة تخلى عن سياسات والده السابقة، فأعيدت للأوقاف شرعيتها، والأموال التي أعطيت لأصحاب التيمارات تمت إعادتها أيضا إلى مالكيها الأصليين⁴⁹، واسترد الدراويش اعتبارهم داخل المجتمع العثماني وحصل جنود الإنكشارية على منحة الجلوس الملكي السعيد⁵⁰، ثم استوزر بعد ذلك أحد أفراد أسرة جاندرلي⁵¹.

أما على المستوى الخارجي فإنَّ السلطان "بايزيد الثاني" نجح في إبرام العديد من اتفاقيات الصلح مع الدول الأوروبية، وهو ما مكن الدولة العثمانية من الالتفات نحو الجهة الشرقية حيث بدأ الاحتكاك العثماني الصفوي، والعثماني المملوكي للسيطرة على الإمارات الإسلامية الواقعة في منطقة الأناضول⁵².

من جانب آخر عمل على المحافظة على قوانين نامة التي أصدرها والده "محمد الفاتح" وحرص على تطويرها وفق ما تقتضيه الحاجة والمصلحة العليا للدولة⁵³، وأصدر مجموعة من القوانين التنظيمية التي مست شتى المجالات وخاصة "القوانين الجنائية والضريبية والاجتماعية" كإصلاحات ظرفية والغاية من ذلك الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل أراضي الدولة العثمانية التي باتت تضم شعوبا وأقليات وقوميات مختلفة⁵⁴.

رغم أنَّ السلطان "بايزيد الثاني" لم يكن فاتحا كبيرا مثل والده إلا أنَّه تمكن خلال فترة حكمه من تثبيت السلطة العثمانية وإقرارها في الأراضي والأقاليم التي فتحها والده، ووفّر الشروط اللازمة لكي يستأنف خلفاؤه الفتوحات الكبرى من جديد.

3- في عهد السلطان سليم الأول (1512-1520م)

حينما تولى السلطان "سليم الأول" سدة الحكم (1512-1520م) كانت أوضاع الدولة تعرف حالة من الغليان السياسي والاجتماعي، فكان عليه إيجاد إستراتيجية تُؤمّن له سلامة دولته ورعيته وتحفظ له صورته كعاهل قادر على مواجهة التحديات الخارجية التي يمكن أن تشكل خطرا فعليا على الدولة إذا تراكمت ولم يتم التصدي لها في الوقت المناسب.

لقد ارتبط اسم السلطان "سليم الأول" في التاريخ العثماني بمسألة التحوّل المفاجئ لسياسة الدولة التوسعية، حيث تغير مسار الفتوحات من الغرب المسيحي نحو الشرق الإسلامي⁵⁵، إذ تمكنوا من تحقيق انتصارات هامة وضم

العثمانية بغطائها العالمي فوق أراضي الأناضول والروميلي وعاصمتها مدينة إستانبول، وبدأت مؤسسات الدولة تأخذ شكلها النهائي من خلال تدعيم النظام المركزي⁴¹ كما حدثت تطورات أخرى مهمة على مستوى القوة السياسية ساهمت بشكل فعال في تحقيق الوحدة السياسية بالأناضول وتمّ رداء الصّدع الذي وقع في زمن السلطان "بايزيد" بشكل نهائي⁴².

2- في عهد السلطان "بايزيد الثاني" (1481-1512م):

كان من بين انعكاسات الإصلاحات الداخلية التي أقرها السلطان "محمد الفاتح" لبسط سيطرة الدولة على مختلف المجالات بما في ذلك محاولة وضع يد الدولة على نظام الأوقاف والأموال⁴³ أن أدى إلى حدوث تدمر في أوساط بعض الأهالي غير الراضين عن هذه التدابير وبدأت تلوح في الأفق بعض القلاقل أو الاضطرابات الداخلية، وخاصة عندما اتسعت دائرة ردود الفعل لتشمل الطبقات الدنيا في المجتمع، بما في ذلك فئة الدراويش ومشايخ الطرق الصوفية، وبعد وفاة السلطان "محمد الفاتح" كان لتلك الفئات بوجه خاص دور مهم في الصراع على السلطة بين ورثة العرش⁴⁴.

على الرغم من تشريع السلطان "محمد الفاتح" لمختلف القوانين وقيامه بمختلف الإصلاحات اللازمة لإدارة كافة شؤون الدولة وتحديد صلاحياتها وتنظيم أمورها إلا أنَّ هذه القوانين لم تنص صراحة على تحديد من يتولّى الحكم بعد وفاة السلطان، واكتفت بالتأكيد على القاعدة القديمة التي تؤكد على أنَّ حكم السلطنة يكون بيد من استطاع التخلص من إخوته لتحقيق ما أشار إليه القانون باسم "نظام العالم"⁴⁵.

تغيّر النهج الإصلاحي الذي اعتمده السلطان "بايزيد الثاني" بعد توليه الحكم (1481-1512م)، فاتبع سياسة حذرة واسترضائية سواء في الداخل أو الخارج⁴⁶ شبيهة بتلك التي اتبعها سلفه مراد الثاني، وذلك لسببين:

• أنَّ السلطان "محمد الفاتح" توسّع كثيرا ولا بد من تثبيت دعائم السلطة العثمانية بتلك الأقاليم.

• أدرك "بايزيد الثاني" أنَّ وقوع أخاه الأمير "جم" أسيرا لدى أمراء رودس قد يتسبب في حرب أهلية إذا ما تم إطلاق سراحه، وهو الأمر الذي جعله يتبع سياسة المهادنة معهم ويدفع لهم الجزية⁴⁷.

كان السلطان "بايزيد الثاني" أكثر ميلا لسياسة التسامح والسلم، فعرف عهده توقفا نسبيا للتوسعات

التقارب الحاصل بين المماليك والصفويين⁶⁷ واتهموا المماليك بالتعرض إلى قوافل المؤن العثمانية المتجهة نحو الجهة الصفوية، واشتكى المماليك بدورهم من تعرض العثمانيين لشؤون تجارتهم، وازداد الأمر تعقيدا حينما رفض المماليك تسليم ابن أخ السلطان سليم الأول الذي لجأ إليهم أثناء تطبيق قانون قتل الإخوة⁶⁸.

قبل توجه السلطان سليم الأول إلى مصر فكر في إيجاد مبرر شرعي لسياسته التوسعية هذه، وقرّر إشراك العلماء في الأمر لإصدار فتوى شرعية تبرر للرأي العام جدوى الحرب المعلنة، وكان من ادعاءاته التي طرحها أنّ المماليك أصبحوا غير قادرين على مواجهة التهديد الغربي المسيحي الذي يستهدف الأراضي الإسلامية المقدسة، وأنّ سكان هذه المناطق اشتكوا إلى العثمانيين في العديد من المرات تجاوزات المماليك عليهم⁶⁹.

تواجه الجيشان العثماني والمملوكي في مرج دابق قرب حلب يوم 23 أوت 1516، وانهزم المماليك وقتل السلطان المملوكي "قانسوه الغوري" أثناء المعركة وانتقل "خير بك" والي حلب إلى جانب العثمانيين إبان القتال⁷⁰، واتجه السلطان سليم الأول نحو حلب ومعه الخليفة العباسي المتوكل على الله الذي كان بصحبة السلطان الغوري، ودخل حلب برضا أهلها⁷¹ وذكر اسم السلطان سليم الأول في خطبة الجمعة بجوامع حلب ولقب بخادم الحرمين الشريفين، ثم ضم العثمانيون حماة وحمص ودمشق⁷² وبعد ذلك بادر السلطان باتخاذ مجموعة من التنظيمات والترتيبات التي من شأنها أن تعزّز الوجود العثماني في بلاد الشام، ومن ذلك:

- القيام بإلغاء النظم والقوانين التي كانت سائدة على أيام المماليك.

- عمد إلى زيارة قبر محي الدين بن عربي وأمر ببناء ضريح له.
- أمر بترميم الجامع الأموي بدمشق⁷³.
- أنعم على شيوخ الطرق الصوفية والعلماء بالأموال وأحسن وفادتهم.
- أمر بإعادة توزيع الأراضي وفق مبادئ النظام العثماني لاستغلال الأراضي⁷⁴.
- أمر بتجهيز وتزيين ثوب المحمل الشريف الذي يرافق قافلة الحج إلى بلاد الحجاز، كل هذه الإجراءات المتخذة رفعت من شأن العثمانيين في دمشق⁷⁵.

أراضي جديدة زادت من رقعة الدولة ومكنتهم من بسط نفوذهم على العالم الإسلامي، وأصبح لها حضورها الدائم إقليميا ودوليا⁵⁶.

كان أول عمل قام به السلطان سليم الأول بعد توليه الحكم هو التمكين لسلطته من خلال القضاء على الفتن الداخلية التي أثارها إخوته ضده منذ وصوله إلى السلطة بتطبيقه لقانون قتل الإخوة الذي أقره جده السلطان محمد الفاتح⁵⁷، ثم قام باستقبال سفراء الدول الأوروبية وجدّد معهم المعاهدات السابقة، وبعدها شرع في إجراء إصلاحات عسكرية داخل صفوف الجيش استعدادا لإنهاء الزحف الشيعي الذي تقوده جماعات القزلباش داخل الأناضول بزعامة "الشاه قولي"⁵⁸، فأصدر أوامره إلى أمراء الأمراء وأمراء السّناجق في مختلف ولايات الأناضول والروميلي برصد حركات القزلباش والقضاء عليهم⁵⁹ وبذلك بدأ السلطان "سليم الأول" في أخذ استعداداته الأولية تمهيدا لمواجهة الشاه إسماعيل الصفوي بعد إن اطمأنّ على جبهته الداخلية⁶⁰، وبدأ الصراع الصفوي-العثماني يأخذ منحى تصاعديا لأسباب مختلفة⁶¹.

في البداية عملت الدولة العثمانية على عقد اتفاق تحالف مع المماليك قبل مواجهة الصفويين، غير أن المماليك فضلوا البقاء على الحياد وانتظار نتيجة المواجهة⁶² والتقى الجيشان الصفوي والعثماني في شرق الأناضول وأحرز العثمانيون نصرا حاسما في جالديران في 23 أوت 1514م⁶³، وكان من نتائج هذا النصر ما يلي:

- إزاحة الخطر الشيعي الذي كان يهدد الدولة العثمانية.
- تمكن الدولة العثمانية من ضم المنطقة الجبلية الممتدة من أرضروم إلى ديار بكر، واعترف الحكام المحليون وزعماء العشائر في هذه المناطق بالسيادة العثمانية.
- فتح أمام العثمانيين الطرق الرئيسية المؤدية إلى أذربيجان والقوقاز وبغداد، ولم يعد الأناضول مهددا من الشرق⁶⁴.
- إرسال السلطان سليم بعد دخوله إلى مدينة تبريز العديد من العلماء والتجار والحرفيين إلى إسطنبول والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم ونشاطاتهم المتنوعة⁶⁵.
- بعد حسم موقعة جالديران وما أعقبها من نتائج قرر السلطان سليم الأول ضرورة إجراء إصلاحات هامة لاسيما في المجال العسكري⁶⁶، ومن جانب آخر استاء العثمانيون من

البرتغالية على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومواجهة أخطار إسبانيا النصرانية على سواحل إفريقيا الشمالية، وذلك بعد أن وضعت حداً للتوسع الشيعي الصفوي في منطقة الأناضول.

• سيطرة الدولة العثمانية على طريق التجارة القديم الذي يعبر من مصر عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، ومن ثَمَّ قامت بتجديد المعاهدات التجارية مع البندقية للسماح لها بالتجارة في الأراضي التي كانت تخضع للمماليك وتضع الخطط الأمنية اللازمة للتصدي لاعتداءات البرتغال في الجنوب لإعادة تفعيل حركة التجارة في الطريق القديم من جديد⁸⁰.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن التدابير التي قام بها السلطان سليم الأول والفكر السياسي الإصلاحي الذي انتهجه أحدث تحولاً هاماً في تاريخ الدولة العثمانية التي أصبحت تمثل دولة الخلافة الإسلامية ولم تعد مجرد دولة حدودية، واعتبر سلاطينها أنفسهم حماة كل العالم الإسلامي وليسوا حماة لحدودهم فقط.

وفي الواقع إن الميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد للدولة ستبرز خلال العهد اللاحق، وكان من مظاهر الوعي الجديد الذي نشأ نتيجة لذلك قيام السلاطين العثمانيين بإعطاء الشريعة الإسلامية الأولوية في تسيير شؤون الدولة، وسيتبلور هذا الوعي بشكل جلي خلال عهد السلطان سليمان القانوني⁸¹.

4- في عهد السلطان "سليمان القانوني" (1520-1566 م)

إذا كان السلطان "سليم الأول" قد استطاع الوقوف في وجه الأخطار التي تعرضت لها الدولة العثمانية، وتمكن من تحقيق إنجازات هامة في ظرف وجيز وجعلها تسيطر على أغنى مراكز طرق التجارة العالمية، إلا أنه خلف وراءه ميراثاً لا يستهان به من العقبات في المناطق البعيدة عن مركز الدولة التي كان على خلفه حلها أولاً قبل مباشرة سياسة التوسع في أوروبا من جديد⁸².

استهلت الدولة العثمانية حقبة السلطان سليمان القانوني (1520-1566 م) بالعودة إلى أعمال الغزو والجهاد ضد العالم الصليبي الغربي بعد أن أمنت جبهتها الشرقية بضمها لأملاك المماليك واعتراف العالم الإسلامي السني بها كقيادة سياسية ودينية جديدة⁸³.

وبينما كان المماليك في مصر يحاولون إعادة لم شملهم من جديد واختيارهم "طومان باي" سلطاناً عليهم وصلهم رسول السلطان العثماني يعرض عليه البقاء في حكم مصر شريطة أن يذكر اسم السلطان العثماني في الخطبة أيام الجمعة وعلى السكة فلم يقبل المماليك بذلك ورأوا فيه تبعية مطلقة للعثمانيين، وهو ما اضطر السلطان العثماني إلى مواجهتهم في موقعة الريدانية يوم 23 جانفي 1517م وحقق النصر عليهم وبعدها دخل القاهرة وخُطب له في جوامعها وكان بصحبته الخليفة العباسي لإسباغ الشرعية⁷⁶ ثم أعلن السلطان "سليم الأول" عن اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، ومن ذلك:

- إبطال العملة القديمة وإصدار عملة جديدة.
- فرض النظام العام وتشديد الرقابة لضمان الأمن في الإيالات الهامة.
- إحصاء الممتلكات داخل المدينة وخارجها وتوثيقها لمعرفة قضايا التزوير⁷⁷.

بعد ذلك قام شريف مكة في 17 جويلية 1517م بإرسال مفاتيح الأماكن المقدسة إلى سليم الأول وأعلن ولاءه، وهذا أصبحت كل من بلاد الشام ومصر والحجاز إيالات عثمانية تخضع لسلطة الدولة العثمانية، وبقي السلطان يتطلع إلى مد حدود دولته إلى اليمن أيضاً ليضع حداً لأي تهديد غربي مسيحي⁷⁸.

كان لانعكاس سقوط دولة المماليك في مصر والشام أن حدث :

- انتقال مركز الخلافة الإسلامية من مصر إلى إستانبول⁷⁹، وقراءة الخطبة باسمه بصفته خادماً للحرمين الشريفين، فأضيف للسلطان العثماني مقاما دينيا رفيعا في العالم الإسلامي علاوة على مقامه السياسي وأعيد بذلك توحيد السلطتين الدينية والمدنية في يد الحاكم لأول مرة منذ سقوط بغداد.

• ضم أملاك المماليك في بلاد الشام ومصر وفلسطين والحجاز واليمن، وهي مناطق تحتوي على مراكز دينية وسياسية وحضارية وثقافية هامة للدولة الإسلامية حيث أضافت للدولة العثمانية ثقلاً حضارياً خاصاً في العالم الإسلامي.

• تمكن الدولة العثمانية من تأمين الحدود الشرقية والجنوبية للعالم الإسلامي من خلال التصدي للأخطار

أخرى⁹¹، كما لعبت في فترة السلطان سليمان القانوني دورا مؤثرا في مسار العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، فأضحت عاملا أساسيا في توازن القوى الأوروبية، إذ استقوت بعض هذه الدول "فرنسا خصوصا" بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية المتكتلة فيما بينها⁹².

ومن جهة أخرى عكف السلطان "سليمان القانوني" على مراجعة القوانين والنظم التي وضعها أسلافه، فقام بإقرار ما يتوافق منها مع عصره⁹³، واستحدث مجموعة من النظم والقوانين الأخرى التي من شأنها أن تكون سببا في نظام العالم وأوجد لها الآليات التي من شأنها أن تحدث استقرارا في نظم المجتمع والدولة وتساهم في تسيير دواليب السلطة حسب تغير الزمان والمكان⁹⁴.

إن سلسلة الإصلاحات التي باشرها السلطان "سليمان القانوني" منح فيها الأولوية لتنظيم شؤون المجتمع وحرص على أن تطبق على الجميع دون استثناء، ولهذا فإننا نجد في قانون نامه السلطان "سليمان القانوني" في الباب الأول القاعدة الثابتة التي تنص على "أن العقوبات الموضوعة للجنايات تكون عامة للجميع سواء أكان سباهيا أو من الرعايا ولا يشذ عن ذلك شريف ولا وضيع ولا دنيء ولا رفيع فمن يقترب ذنبا مذكورا يعاقب عليه بما ينص عليه القانون"⁹⁵.

إن الموروث الأيديولوجي والتجربة السياسية التي اكتسبها السلطان سليمان القانوني قد جعلته يدرك ويستوعب جيدا مكانة ودور العلماء في التمكين للفكر الإصلاحية الذي تبناه، فعمد إلى إشراك شيخ الإسلام "أبو السعود أفندي" في إدارة وصياغة المشاريع الإصلاحية عبر فتاويه الكثيرة فوضع أرضية صلبة للقانون العثماني بتشريعه لمجموعة هامة من القوانين المرتكزة على المذهب الحنفي والمعروفة باسم "قوانين نامه" والصادرة باسم السلطان سليمان القانوني والتي ارتبطت أساسا بمجال الإدارة العامة وامتلاك الأراضي الميرية وجباية الضرائب وتبرير السياسات المعلنة والتدابير المتخذة.

لقد أحدثت تشريعات السلطان "سليمان القانوني" طفرة نوعية في القانون العثماني ونقلت الدولة إلى مصاف الدول العالمية، واستنادا إلى أصول هذه القوانين يمكننا القول أن المبدأ الأساسي للقانون العثماني ينص على أن "الرعية والأرض تعود إلى السلطان" فلا يحق لأحد أن يمارس

حينما تولى السلطان "سليمان القانوني" شؤون الحكم في الدولة العثمانية عمد إلى اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير التي رآها مناسبة والتي تعكس صورته كعاهل يملك حرية التصرف في اتخاذ القرارات رغم حداثة سنه في تلك الفترة، ومن ذلك:

- إطلاق سراح الأسرى الذين جيء بهم من مصر في عهد والده السلطان سليم الأول بعد ضمه للبلاد العربية، وخيرهم بين البقاء في إستانبول وبين العودة إلى بلادهم⁸⁴.
- إصدار قرارات بالإعدام في حق المخالفين لقوانين الدولة⁸⁵.

- إعطاء الأوامر للدفتردارية بإعادة الأموال الخاصة بالتجار الذين قاموا بالتجارة مع إيران في عهد سليم الأول وتمت مصادرة ممتلكاتهم بسبب ذلك⁸⁶.

- القيام بعزل أحد فرق السلحدارية وأغواتهم بسبب تطاولهم على الوزراء وتجاوزهم الحدود المسموحة لهم في التعامل معهم، وذلك بعد التحقق من الأمر⁸⁷.

من جانب آخر أقر السلطان سليمان القانوني إجراء تنظيميا يقضي بعزل أي شخص من منصبه سواء من الأمراء أو القضاة أو من سائر أرباب المناصب العليا في الدولة ثبت ارتكابهم لأعمال تخالف القوانين السارية ويمنع من تولي أي منصب في الدولة مستقبلا، وذلك من أجل ضبط النظام العام وفرض الانضباط داخل دواليب السلطة في جميع مؤسسات الدولة⁸⁸.

سعى السلطان "سليمان القانوني" على امتداد القرن 16م على جعل الدولة العثمانية تأخذ طابع الدولة العالمية بجعلها عنصر توازن فعال في أوروبا⁸⁹، وذلك باستغلال مجموعة من العوامل منها:

- التطورات التي حدثت في أوروبا الغربية خلال القرن 16م.
- الصراع الأوروبي الواقع بين الأنظمة الملكية في فرنسا وإنجلترا وهولندا وبين آل الهابسبورغ.
- الانقسام المذهبي الحاصل في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك⁹⁰.

لقد تمكنت الدولة العثمانية طيلة القرن 16م من حماية الإسلام في أوروبا وكل الأقاليم التابعة لها، ومن ثمة فإن التفاعلات الدولية التي ظهرت في هذه المرحلة هي عبارة عن تداخل في نظام العلاقات العثمانية-الأوروبية من جهة والتوازنات الإقليمية بين الدولة العثمانية-الصفوية من جهة

عكسي على سلوكيات الأفراد تدفع بهم إلى المطالبة بالتغيير أو التجديد.

استطاعت الدولة العثمانية بفضل الجيل الذي كوّنه السلطان "سليمان القانوني" أن توسع حدودها السياسية وتحافظ عليها ويعد الوزير "صوقللو محمد باشا" واحد من بين أعظم الرجال الذين أنجبته الدولة العثمانية وصقلتهم سياسيا وعسكريا وفكريا ، فقد تمكن من توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة بعد وفاة السلطان سليمان القانوني لمدة أربعة عشر عاما¹⁰¹.

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال ما سبق

• إن الفكر الإصلاحى العثمانى ليس وليد القرن 16 م وإنما كان نتاج سلسلة من التجارب والخبرات التى عرفتها الدولة منذ حقبة التأسيس والنشأة واستمر فى التوجه شيئا فشيئا إلى أن وصلت الدولة إلى أوج عظمتها مستفيدا من مختلف الأدوار التاريخية التى تعرضت لها الدولة فى مسارها الحافل بالإنجازات الهامة.

• إن المجال الزمنى الذى تكون فيه الفكر الإصلاحى العثمانى تطور وفق ضرورات كل مرحلة تاريخية وما تقتضيه من رسم لسياسات معينة وتوجهات محددة لذلك أضفى كل سلطان لمسته الخاصة به تبعا للأحداث التى عايشها الدولة والظروف التى مرت بها والتجارب التى عايشها، والكل أسهم فى تنشئة وتكوين جيل من رجال الفكر الإصلاحى الضلعين والمتمرسين فى مختلف المجالات من أمثال سلايكي و لطفى باشا و قوجي بك ...

• كان التقرب من العلماء والأخذ بمشورتهم أحد السبل الناجعة فى تقرير السياسة العامة للدولة ، فقد أدى العلماء فى الإطار العام المنوط بهم داخل المجتمع دور الوسيط بين الرعايا وبين السلطات التى كانت تحتاج إليهم على الدوام كـمعاونين فى مجال العدالة والقضاء والإفتاء ، ويمكن القول أن هذا النمط من التفكير الدينى والسياسى تولد عنه نوع من الترابط الاجتماعى والتكامل الفكرى والأداء الوظيفى لدى مختلف شرائح المجتمع العثمانى. وسيوضح هذا بشكل جلي خلال القرون اللاحقة.

• إن اختلاف رؤى الإصلاح ومناهجه فى بعض الأحيان لدى السلاطين العثمانيين أو المقربين منهم ضمن الجهاز

أية سلطة على الرعية والأرض دون إذن خاص من السلطان، ووفر هذا المبدأ للسلطان السيادة المطلقة فى الدولة وسمح له بالتخلص من كل أشكال السيادة القانونية فى الولايات⁹⁶.

لقد ارتكز المفهوم العثمانى للدولة على النظرية السياسية القائلة بأن " لكى تحكم الدولة لابد من عسكر، وللاإنفاق على العسكر لابد من أموال كثيرة، ولتأمين هذه الأموال لابد من أن تكون الرعية غنية ولكى تكون الرعية غنية لابد أن تكون القوانين عادلة ولذلك إذا أهمل أى عنصر من هذه العناصر تنتهى الدولة إلى الانهيار" ومن ثمة فإن العدالة تعنى حماية الرعية من ظلم رجال الدولة وخاصة من الضرائب غير الشرعية، ومن ثمة فإن أهم مهمة للسلطان تصبح تأمين هذه الحماية وهكذا تصبح الحاجة إلى المزيد من الضرائب والمزيد من قوة الدولة مرتبطة بالحكم العادل لأن به يحدث نظام العالم، وهو الأمر الذى استوعبه جيدا السلطان سليمان القانونى وأورده فى الباب الثانى من القانون نامه⁹⁷ وكان السلطان يدعو ديوان الدولة إلى الاجتماع فى وقت محدد حتى يجلس بين كبار المسؤولين لىسمع شكاوى الرعية ضد رجال الدولة ويتخذ القرار فى حينه⁹⁸، وهو ما أقرته الكتابات الغربية التى وصفت عصر السلطان سليمان القانونى بأنه أحد أروع عصور الحضارة العثمانية فى شتى المجالات⁹⁹.

أبرز المؤرخون العثمانيون أن عصر السلطان سليمان القانونى " يعتبر أنموذجا فريدا من نوعه يُحتذى به نظرا لما تحقّق فيه من انتصارات عسكرية وتقدم سياسى فى الشرق والغرب ، فكان لذلك أثر واضح على الأوضاع الداخلية التى طرأت عليها تطورات ملموسة فى تشكيلاتها وعلى التقدم الذى حدث فى كافة مؤسساتها ، حيث برزت ملامح إنجازات السلطان "سليمان القانونى" وعكست صورة حية لقدرة الدولة على مواجهة الأزمات¹⁰⁰

استطاع السلطان "سليمان القانونى" بفضل حنكته السياسية وتجربته الإدارية أن يرسم مسارا جديدا لعمل المؤسسات الإدارية فى إطار سياسة التكامل الوظيفى، وفى ظل الضبط السياسى والإدارى والتنظيمى القائم لعبت السلطة دورا فعالا فى إرساء مجموعة من القواعد والقيم والنظم القانونية والتشريعية الصادرة من مختلف الهيئات السياسية واستطاعت الدولة مع مرور الوقت أن تفرض حالة من الانضباط داخل المجتمع العثمانى من دون أن يكون له تأثير

- أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، تر عبد القادر أفندي الدنا، مطبعة جريدة بيروت، 1930.
- أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجنابي" الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-993هـ/ 1214-1587م"، دراسة وتحقيق رابعة مزهر شاكر، اشراف محمد عبد القادر خريسات، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.
- لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، دراسة وتحقيق ماجدة مخلوف، دار الأفق العربية، ط1، 2001.
- بجوي إبراهيم أفندي: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول المعروف بـ "تاريخ بجوي"، مج1، ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2015.
- ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة المسماة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج1، مكتبة الطالب، 1958.
- منجم باشي أحمد ده ده: جامع الدول "قسم سلاطين آل عثمان إلى سنة 1083هـ" مج 1، دراسة وتحقيق غسان بن علي الرمال، اشراف عبد الجواد صابر إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1996.
- طاشكيري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975.
- حاجي خليفة: تاريخ ملوك آل عثمان " فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار" أو "فذلكة التواريخ" تح ، تر ، وتقديم سيد محمود السيد، كلية الآداب بسوهاج، 2003.
- شرف خان البديليسي: شرفنامه في تاريخ سلاطين آل عثمان ومعاصريهم من حكام إيران وتوران، ج2، ترجمة محمد علي عوني، مراجعة وتقديم يحيى الخشاب، دار الزمان، دمشق، 2006.
- محمد نامق كمال: فاتحة الفتوحات العثمانية، تعريب عبد الله مخلص، المطبعة الوطنية بحيفا، 1909.
- سلايني مصطفى أفندي: تاريخ سلاينيكي 971 - 1001 هـ / 1563-1593 م ، ترجمة أحمد حنفي عبد الرحيم ، تقديم سيد محمد السيد محمود، دار البشير للثقافة والعلوم ، ط 1 ، 2021.
- شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1998.
- 2- المراجع**
- أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر، عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990.

البيروقراطي لا يعني رفض أو إلغاء لسياسات الإصلاح وحدوده ومجالاته بقدر ما يعد ظاهرة صحية ، فهو يعبر عن ذلك التنوع والتمايز والثراء في الإرث الحضاري والثقافي والتاريخي الذي تزخر به الدولة العثمانية .

• صقلت التجارب التاريخية والحضارية الفكر الإصلاح العثماني منذ عهود مبكرة جدا بدءا من السلطان عثمان المؤسس للدولة وصولا إلى عهد السلطان سليمان القانوني وأدرك العثمانيون بخبرة السنين وتراكم الخبرات وتنوع المكتسبات الثقافية والأيدلوجية أن مسار الفكر الإصلاح لا يقتصر على الطبقة السياسية فقط وإنما تعداه ليشمل الجهاز البيروقراطي الحاكم ككل من أصغر موظف بالدولة إلى أعلى رتبة بالسلم الوظيفي وليطأ أيضا فئة الرعية باعتبارها الخزان المأمون للدولة ويشمل ذلك كل الفضاء العثماني الشاسع.

- كان السلاطين العثمانيون بين الحين والآخر بحكم وجودهم في أعلى قمة بهرم السلطة يعمدون إلى اتخاذ التدابير اللازمة واستحداث النظم الضرورية التي تتكيف مع واقع الحال وإصدار القرارات التي تمس مختلف المجالات الحساسة في الدولة وقوّلتها وفق ما يتماشى مع المصلحة العليا للدولة، وقد شكّل هذا التوجه مع مرور الوقت منطلقا فكريا وحضاريا ومجالا خصبا ارتكز عليه السلاطين في صياغة الإجراءات المناسبة وإقرارها كآليات جديدة للحكم مكنتهم من تجاوز بعض العقبات التي قد وقفت حاجزا أمام تنفيذ مشاريعهم الإصلاحية و دلّتهم على دروب أخرى كانت أكثر مرونة وفاعلية وانسجام لتنفيذ سياساتهم، وكل ذلك شكل الإرهاصات الأولى لنشأة الفكر الإصلاح العثماني.
- كانت الدولة العثمانية تهدف من وراء التنظيمات المستحدثة والإجراءات المتخذة إلى خلق نوع من التماسك والتكامل الفكري والسياسي والوظيفي بين مختلف كوادرات الدولة ، واتضح ذلك جليا لدى النخب الحاكمة الموظفة في مختلف دوائر صناعة القرار، كلٌّ من زاوية إشرافه و موقع مسؤوليته ومنصب حكمه ، فالفكر الإصلاح العثماني استوعب في إطاره العام التركيبة الإثنية لفلسفة الحكم العثماني.

قائمة المراجع

1- المصادر

- أحمد فؤاد متولي: تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- أحمد مصطفى عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 2010.
- إدريس الناصر رانسي: العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2007.
- إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة حسن الزين، دار الفكر العربي الحديث للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
- أكمل الدين احسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، نقله إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، أرسिका، إستانبول، 2010.
- أورهان صادق جانبولات: قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.
- خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2002.
- خليل ساحلي أوغلي: تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني - بحوث ووثائق وقوانين-مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الإسلامية باستانبول، 2000.
- سيد محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية " النشأة والإزدهار" وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007.
- عبد الجليل التميمي: دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، ماي 2009.
- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة أطلس، دمشق، 1974.
- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1798-1516، دمشق، ط2، 1968.
- علي حسون: العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي، ط2، 1986.
- فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي " دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008.
- فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني " رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2003.
- مانتان روبر: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1992.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي "1514-1914"، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009.
- محمد فؤاد كوبرلي: قيام الدولة العثمانية، تر، أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
- نيقولايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2004.
- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية -القاجارية والدولة العثمانية" دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2001.
- 3- المراجع باللغة الأجنبية:**
- J.H.Kramers, Mourad II The Encyclopedia of Islam, Toma 7, second edition online, 2019.
- V.A. De la Jonquière, Histoire de l'Empire ottoman depuis les origines jusqu'au traité de Berlin, Hachette, paris, 1881.
- Halil Inalcik, the ottoman empire the classical age " 1300-1600", phoenix paperback, London, 1976.
- Joseph.Von.Hammer, Histoire del'empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, tome sixième, 1547 -1574, Paris.
- Stanford Show, History of Ottoman Empire and modern turkey, volume 1, Cambridge university press, 1976.
- 3- المقالات:**
- عارف خليل أبو عيد و أورهان جانبولات: قوانين نامة في الدولة العثمانية دوافعها وأهدافها وآثارها، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد الأول، 2012.
- 4- المعاجم**
- موسستراس. أ: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات، الطبعة 1، دار ابن حزم، بيروت، 2002.
- سورديل، جانين. و دومنيك، معجم الإسلام التاريخي، ترجمة أ. الحكيم وآخرون، مراجعة ف. الكك، ا. بيضون، ه. الأيوبي، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، لبنان، 2009.
- الإحالات**

¹- تذكر المصادر التاريخية أنه لما ظهرت الدولة العثمانية قُوي عنصر الإسلام وعظمت شوكته وتجددت سطوته وزال الضعف والهوان وتبدل الخوف بالأمان. ينظر، أحمد جودت باشا: تاريخ

¹² - قره خليل جاندولي: مؤسس أسرة تركية شهيرة، قدمت العديد من أبنائها لخدمة الدولة العثمانية في مناصب الصدور العظام والوزراء، ترقى في العديد من المناصب حيث عينه السلطان مراد الأول قاضي العسكر ثم منحه رتبة الوزارة، للتوسع ينظر منجم باشي أحمد ده ده: جامع الدول " قسم سلاطين آل عثمان إلى سنة 1083هـ" مج 1، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق غسان بن علي الرمال، اشرف عبد الجواد صابر إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات التاريخية والحضارية، مكة المكرمة، 1996-1997، ص 258.

¹³ - من خلال هذه التنظيمات يذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن السلطان أورخان يعد المؤسس الفعلي للدولة العثمانية باعتبار أن جميع المؤسسات الضرورية للدولة تكونت في عهده، للتوسع ينظر منجم باشي: نفس المصدر، ج1، ص 258.

¹⁴ - الملا داود القيصري: من العلماء العثمانيين الذين برعوا في مجال العلوم العقلية والنقلية، اشتغل في بلاده ثم سافر إلى مصر وقرأ على علمائها التفسير والحديث وأصول الفقه، وبعد عودته إلى إستانبول أسند إليه السلطان العثماني أورخان مهمة التدريس بمدرسة أزينق. للتوسع ينظر، طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975، ص 8.

¹⁵ - بني شهر: بلدة عثمانية تقع شمال غرب الأناضول إلى الجنوب من بحيرة أزينق اتخذها عثمان بن أرطغرل في بادئ الأمر عاصمة لإمارته. للتوسع ينظر، علي حسون: العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي، ط2، 1986، ص 37.

¹⁶ - منجم باشي: المصدر السابق، ج1، ص 257.

¹⁷ - نظام الدفشرمة: في بادئ الأمر لم يكن للدولة العثمانية جيش نظامي تعتمد عليه، فكانت عند الحاجة تجمع قوات العشائر المكونة من المجاهدين " الغزاة" الذين كانوا جميعا من الفرسان، ثم يخرجون إلى الحرب وحين انتهاء الحرب تفرقت جموعهم وعاد كل واحد منهم إلى عمله الأصلي فكانت قوات العشائر القاطنة على الحدود هي التي حققت الفتوحات الأولى للإمارة العثمانية، ومع استمرار حركة الفتوحات أدرك العثمانيون أهمية الجيش النظامي الدائم وبعد أن عبروا إلى الأراضي الأوروبية وتضاعفت فتوحاتهم في منطقة الرومالي زادت حاجتهم إلى الجنود الذين كان يتم تأميمهم بواسطة طريقتين، إحداها تتم عن طريق أسرى الحرب طبقا لقانون الخمس " بنيجيك قانوني" الذي صدر عام 1363م وينص على حصول الدولة على خمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم، والطريقة الثانية كانت تتم عبر جمع فتيان الرعايا المسيحيين طبقا لقانون الدفشرمة أي الجمع والانتقاء والذي يرجح أنه صدر بعد معركة أنقرة وطبق على أيام

جودت، تر عبد القادر أفندي الدنا، مطبعة جريدة بيروت، 1930، ص 34.

² - نفسه، ص 38.

³ - أكمل الدين احسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، نقله إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، أرسىكا، إستانبول، 2010، ص 9.

⁴ - إن وقوع الإمارة العثمانية على الطرق التجارية الرئيسية التي تصل القسطنطينية بقونية وبقية أطراف العالم الإسلامي شجع كثيرا مجيء العلماء ومختلف العناصر المنظمة للحياة العامة كاللجارات والصناع فحلت بذلك مشكلة وجود موارد بشرية ومادية للدولة. للتوسع أكثر ينظر، عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1798-1516، دمشق، ط2، 1968، ص 34، وينظر أيضا، أكمل الدين احسان أوغلي، نفس المرجع، مج 2، ص 10.

⁵ - محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، تر، أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 155-163. وأيضا انظر، ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة المسماة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج1، مكتبة الطالب، 1958، ص 181.

⁶ - ابن بطوطة: المصدر السابق، ص 182.

⁷ - خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر محمد الأوناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2002، ص ص 15، 16.

⁸ - إزمير (Izmir): مدينة تركية تقع في الأناضول وهي مركز ولاية أيدين وكانت مقرا لأسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية قبل الفتح العثماني لها، وقد فتحها السلطان العثماني " مراد الثاني " سنة 1424م. ينظر، أ. موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات، الطبعة 1، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص 53.

⁹ - مغنيسية: وترد أيضا باسم اماسيا مدينة في الأناضول العثمانية مركز لواء في ولاية سيواس، كانت مقرا لأسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية. للتوسع ينظر، أ. موستراس: المعجم السابق، ص 104.

¹⁰ - بورصة: مدينة تقع في غرب الأناضول وصارت عاصمة للدولة العثمانية بين عامي 1326-1402م في عهد السلطان أورخان وبمرور الوقت احتوت المدينة على مراكز تجارية هامة جعلت منها مدينة اقتصادية خاصة في عهد السلطان بايزيد الأول. ينظر، ج و، د. سوردليل: معجم الإسلام التاريخي، ص 254.

¹¹ - خليل اينالجيك: نفس المرجع، ص 16.

1587م"، دراسة وتحقيق رابعة مزهر شاكرا، اشراف محمد عبد القادر خريسات، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010. ص ص 98-111.

²⁸ - نفس المصدر، ص 98-102.

²⁹ - تشير المصادر التاريخية إلى سبب مقتل الوزير خليل باشا جاندرلي أن السلطان محمد الفاتح عندما بدأ استعداداته لفتح القسطنطينية أرسل إمبراطور الروم إلى الوزير المذكور سرا حيتانا مملوءة بالذهب والتمس منه الحماية وإصلاح ذات البين، فأشار خليل باشا على السلطان بخيرية الصلح وقدم تعليقه في ذلك، فلم يصغ السلطان محمد الفاتح إلى قوله، ولما تم أمر الفتح والاعتنام أمر السلطان بالقبض على خليل باشا وأولاده وأتباعه فحبسوا وتمت مصادرة أموالهم من طرف السلطان، ثم قتل خليل باشا بعد أربعين يوما من حبسه، وبذلك تكون ماطلة الوزير وخيانتة للسلطان والمسلمين سببا في مقتله. ينظر، منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 459. بينما يذكر بعض المؤرخين أنه بسبب بقاء منصب الصدارة العظمى منذ 90 عاما لدى أسرة جاندرلي وعدم رغبة السلطان محمد الفاتح في تأسيس سلالة خاصة بالصدارة تماثل سلالة السلطنة لتوقعه محاذير من ذلك. يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر، عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتعليم، إستانبول، 1990، ص 141.

³⁰ - بعد القيام بكافة التدابير والاستعدادات اللازمة ضيق السلطان "محمد الثاني" الحصار على مدينة القسطنطينية وتمكن من فتحها يوم 29 ماي 1453م، وبعد مرور ثلاثة أيام من فتحها دخلها السلطان محمد الثاني ولقب على إثر ذلك بلقب "الفتح"، وأصدر أوامره بإعادة إعمارها على وجه السرعة ومنح عهد الأمان لقاطنيها الفارين وطلب منهم العودة إلى ديارهم، معفيا إياهم من التزامات الجزية، وأمر بإطلاق سراح الأسرى واجتهد في إعادة إعمار المدينة وغيرها من التدابير التي اتخذها في هذا الصدد، للتوسع أكثر ينظر، أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجناي، المصدر السابق، ص 101. وأيضا حاجي خليفة: تاريخ ملوك آل عثمان "فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار" أو "فذلكة التواريخ" "تح، تر، وتقديم سيد محمود السيد، كلية الآداب بسوهاج، 2003، ص 196-197. وينظر أيضا

- Joseph.Von.Hammer, Histoire de l'empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, tome sixième, 1547-1574, Paris. p 375.

³¹ - نقل عن نابليون بونابرت أنه قال لو كانت الكرة الأرضية في حوزة دولة واحدة لكان يلزمها أن تتخذ الأستانة عاصمة لها، وبناء عليه لما فتحت الدولة العلية الأستانة استقر لها المقام فبلغت

السلطان محمد جلبي غير أن إقراره وتقنيته بدأ في عهد السلطان مراد الثاني، ويطبق هذا القانون على الأراضي العثمانية الواقعة في أوروبا لوحدها وابتداء من أواخر القرن 15م طبق أيضا في الأناضول وشمل كل المسيحيين الموجودين في أراضي الدولة العثمانية، ويستثنى أبناء المسلمين من هذا النظام. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 382-383. وينظر أيضا

- J.H.Kramers, Mourad II The Encyclopedia of Islam, Toma 7, second edition online, 2019, p 595.

¹⁸ - كانت التجاذبات السياسية بين الأمراء الاقطاعيين المحليين والتناحر بين المذهبين الكاثوليكي والأرثوذكسي قد دفعت بالعديد من العناصر غير المسلمة إلى الاحتماء بمضلة الحكم العثماني الواعد بالأمن والأمان في دولة مستقرة. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 14.

¹⁹ - التيمار: مصطلح أطلق في العهد العثماني على الإقطاع الحربي الذي كانت تمنحه الدولة أو السلطان لأحد الرعايا من ضباط وجنود السباهية على شكل مرتبات مقابل خدمتهم في الجيش على أن يكون إيراده أقل من عشرين ألف أقة، وهو نوعان: تيمار بتذكرة وتيمار بدون تذكرة. انظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1996، ص 113. ينظر، خليل ساحلي أوغلي: قوانين آل عثمان لعين علي أفندي "رسالة عين علي أفندي في التيمار" في كتاب: تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني - بحوث ووثائق وقوانين-مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الإسلامية باستانبول، 2000، ص 650.

²⁰ - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ص 15.

²¹ - نفسه، ص 15.

²² - نفسه، ص 19.

²³ - قام "محمد جلبي" باتباع سياسة اللين مع أمراء الأناضول والرومائيين وأيضا مع الأسر المحلية والبيزنطية ذوو المصالح التجارية وفرسان رودس والجنوبيين لكي يتمكن من إعادة بناء الدولة من جديد. ينظر، أحمد جودت باشا، المصدر السابق، ص 40. وأكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص 20.

²⁴ - جودت باشا، المصدر السابق، ص 40.

²⁵ - أحمد فؤاد متولي: تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 94-103.

²⁶ - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج1، ص 22.

²⁷ - أحمد بن محمد بن الملا: المنتخب من تاريخ الجناي" الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-993هـ/1214-

من قصة توليه الحكم للمرة الأولى، فقتله عقب فتح إستانبول في سنة 857 هـ / 1453 م. ينظر منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 526.

³⁸ - يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ص 183.

³⁹ - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج 1، ص 25.

⁴⁰ - حاجي خليفة: المصدر السابق ص 199-204.

⁴¹ - من الواضح أن السلطان محمد الفاتح لم يكن يرتاح كثيرا إلى أمراء الأناضول التركمان الإقطاعيين بسبب تمرداتهم الدائمة وخاصة أوزون حسن، ولأنه رجل عصر جديد فقد كان مقتنعا عند اعتلائه العرش بأنه إذا أراد أن يتمكن من فرض هيئته على نطاق واسع فإنه يجب أن تكون السلطة المركزية كبيرة ومطلقة ومتمركزة في شخصه، ولا يمكن استمرار فاعلية عجلة الدولة إلا ذلك النحو، وكان الهدف من الإصلاحات التي باشرها في كل المجالات هي إقرار السلطة المركزية للدولة التي تركز على نفوذ وهيبة السلطان. للتوسع ينظر، يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ص 183-184.

⁴² - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج 1، ص 25-27.

⁴³ - يذكر المؤرخون بأن السلطان محمد الفاتح لجأ إلى تطبيق سياسة مالية صارمة ومن ذلك أنه عمد إلى وضع قرابة عشرين ألف قرية ومزرعة كانت في السابق مصنفة ضمن الأوقاف والأمالك تحت رقابة الدولة ووزعها على أصحاب التيمارات، وقد سببت هذه الإجراءات سخطا كبيرا في صفوف العائلات العريقة وكذلك في أوساط العلماء والشيخوخ وال دراويش. ينظر خليل اينالجيک: المرجع السابق، ص 49.

⁴⁴ - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج 1، ص 27.

⁴⁵ - ورد في قانون نامه للسلطان محمد الفاتح في الباب الثاني المعنون بالمراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة في الفقرة 14 الخاصة بقتل اخوة السلطان نص المادة التالية: "إن تيسرت السلطنة لأحد من أبنائنا فمن المناسب أن يقتل إخوته من أجل نظامالعالم، وقد جوز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به " ويعد السلطان بايزيد الثاني أول من طبق نص هذه المادة. ارجع إلى نص القانون في كتاب، خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 544.

⁴⁶ - سيد محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية " النشأة والإزدهار" وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2007، ص 216.

⁴⁷ - خليل اينالجيک: المرجع السابق، ص 51.

⁴⁸ - محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص 73.

⁴⁹ - خليل اينالجيک: المرجع السابق، ص 49.

⁵⁰ - يلماز أوزتونا: المرجع السابق، مج 1، ص 154.

سطوتها درجة الكمال واستكملت أسباب الغلبة على سائر دول أوروبا في مدة يسيرة ولو لم يساعدها القدر في فتح القسطنطينية لما استطاعت أن تبلغ هذه القوة والاقتدار ولذلك كان الملوك العثمانيون موجهين انظارهم إلى هذا الأمر المهم، وقد ورد في الحديث الشريف (لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش). ينظر، جودت باشا، المصدر السابق، ص 41، 42.

³² - أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، مج 1، ص 25.

³³ - استهل السلطان محمد الفاتح تشريعه للقوانين الخاصة به بالوصية الآتية " هذه القوانين كانت قوانين أبي وجدي أقرتها في قوانيني أنا أيضا فليقرها وليعمل بها أولادنا الكرام نسلا بعد نسل" وفي ذلك إشارة واضحة لتقبل قوانين أجداده الذين تعاقبوا على حكم السلطنة والابتعاد عن إحداث القطيعة معهم. ينظر، قوانين نامه للسلطان محمد الفاتح في كتاب، خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 532.

³⁴ - قوانين نامه: هي الكتب التي تجمع بعض النظم أو القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية، وهي متنوعة منها مجموعة تحوي فرمانات متعلقة بشؤون مختلفة لا يجمع بينها موضوع واحد، ومنها ما يجمع قوانين خاصة في موضوع واحد مثل قوانين التيمار، ومنها قوانين في الأصل محلية تخص سنجقا من سناجق الدولة يجمعها مجلد واحد بشرط أن يبقى قانون كل سنجق مستقلا بنفسه أو يجمعها كتاب يأخذ ما يناسبه من قانون نامه كل سنجق، فيبويبها ويقسمها إلى فصول على غرار قانون نامه المنسوب إلى السلطان سليمان القانوني. ينظر، خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 529.

³⁵ - صنف السلطان محمد الفاتح مجموعة القوانين التي شرعها على ثلاثة أبواب معنونة كالتالي، الباب الأول: في بيان مراتب الأكابر والأعيان والباب الثاني: في بيان المراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة والباب الثالث: في بيان ما يتعلق بالجرائم، الغرامات، الرواتب والألقاب. للتفصيل في محتواها ينظر، قانون نامه السلطان محمد الفاتح في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 532. وينظر أيضا،

" Halil Inalcik, the ottoman empire the classical age - 1300-1600", phoenix paperback, London , 1976 . p 325.

³⁶ - عارف خليل أبو عيد وأورهانجانبولات: قوانين نامه في الدولة العثمانية دوافعها وأهدافها وآثارها، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد الأول، 2012، ص 304.

³⁷ - خليل باشا جاندرلي: هو ابن إبراهيم باشا بن علي باشا بن خير الدين قرا خليل باشا كان وزير والده السلطان مراد الثاني فلما تولى محمد الفاتح عرش السلطنة استوزره هو أيضا وكان متغيرا عليه

الأماكن الإسلامية المقدسة والطرق التجارية البحرية التي ترتبط بتجارة البحر الأبيض المتوسط، كانت هذه الأسباب كافية إلى دفع هي السلطان سليم الأول إلى التوجه نحو الجبهة الشرقية لتأمينها من أي تهديد. للتوسع ينظر، محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي "1914-1514"، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 102.

⁵⁶- مريم محمد، أنيسة لراشي: قوانين نامة في الدولة العثمانية خلال القرنين 9-10هـ/15 - 16م، مذكرة ماستر، اشراف نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدينة، 2014-2015، ص 42.

⁵⁷- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، تر بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1992، ص 207.

⁵⁸- الشاه قولي: كان أحد جنود الجيش العثماني بفرقة السباهية لكنه التحق بخدمة الشاه إسماعيل الصفوي في أردبيل وتم تدريبه ليكون ملا شيعيا بدرجة خليفة ثم رجع بشكل سري إلى الأناضول واخذ في جمع شباب التركمان الرحل وتجنيدهم ضمن فرقة القزلباش التي يترأسها وراح في إثارة القلاقل والفتن شرقي الأناضول، فسار إليه الصدر الأعظم على باشا وتمكن من إلحاق الهزيمة به والقضاء عليه في موقعة كوك- جاي في ربيع الثاني 918 هـ / جويلية 1511م. ينظر، أحمد آق كوندوز وسعيد أوز تورك: المرجع السابق، ص 209.

⁵⁹- تذكر المصادر التاريخية بأنه في أعقاب الاستعداد لمعركة جالديران أصدر السلطان سليم الأول تعليماته إلى حكام إيلاته في الأناضول وأمرهم بالبحث عن جماعات القزلباش وقتلهم، فكان مجموع ما أعدم منهم تجاوز الأربعين ألفا، ينظر كلا من: حاجي خليفة: المصدر السابق، ص 234. و منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ص 640. غير أن الدراسات الحديثة تنفي تنفيذ عملية كهذه خلال فترة وجيزة وفي ظروف ذلك الزمان يبدو الأمر مستحيلا من الناحية العملية. ينظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ص 31.

⁶⁰- سيد محمود السيد: المرجع السابق، ص 234.

⁶¹- يعتقد العديد من المؤرخين بأن طبيعة الصراع العثماني - الصفوي قائم على أساس ديني، أي أنه صراع بين السنة والشيعة ويستدلون في ذلك بحالات الانتقام التي تعقب نهاية المعارك بين الطرفين وشيوع فتاوى التكفير الصادرة عن فقهاء كل طرف ومختلف أشكال التعبئة الفكرية والروحية، غير أننا نرى بأن العامل الإيديولوجي يندرج ضمن عوامل أخرى فعالة مكملت لطبيعة الصراع القائم، وفي اعتقادنا بأن العاملين السياسيين والاقتصادي لعبا دورا فاعلا في قرارات الحرب أو السلم لدى كل طرف، والباحث في طبيعة الصراع العثماني - الصفوي سوف

⁵¹- تذكر المصادر التاريخية أن السلطان بايزيد استوزر في منصب الصدارة العظمى إبراهيم باشا بن علي باشا بن خير الدين قرا خليل باشا جندارلي الذي كان من قبل معلما لابنه أحمد خان وتركه عنده في امارسيا ثم نصبه قاضي عسكر في سنة 890هـ ثم استوزره بعد عزل ابن هرسك في سنة 903هـ، واستمر في الوزارة إلى أن توفي سنة 905هـ، ينظر منجم باشي: المصدر السابق، مج 2، ص 625.

⁵²- إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة حسن الزين، دار الفكر العربي الحديث للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 64.

⁵³- أصدر السلطان محمد الفاتح حوالي سنة 1476م قانون نامة الثاني ويتعلق بتنظيم الدولة، وكتب النيشانجي الذي ألف هذا القانون نامة في المقدمة أنه جمع بأمر من السلطان قوانين أجداده، وأن السلطان نفسه أدخل إضافات عديدة، وهكذا نجد في مقدمة هذا القانون نامة الأمر الخطي للسلطان الذي يصدق هذا العمل ويختتمه بالقول: "لقد انتظمت أمور الدولة إلى هذا الحد، وليسع أولادي الذين يأتون من بعدي إلى تطويرها". ينظر خليل اينالجيك: المرجع السابق، ص 115.

⁵⁴- يتكون قانون نامة السلطان بايزيد من 3 أبواب و 17 فصلا و 252 مادة مقننة، والباب الأول يتكون من أربعة فصول وهو يتناول بيان عقوبات الجنايات " جرم السياسة" أما الباب الثاني فيتكون من سبعة فصول ويتناول صلاحيات السباهي وواجباته وعلاقة الرعية بالسباهي ومختلف الرسوم التي تدفع له، والباب الثالث يتكون أيضا من سبعة فصول وتتناول أحوال رعايا الدولة الإسلامية العثمانية وحقوقهم واجباتهم بشكل عام المسلم او غير المسلم ولم يرد هذا الباب في قانون نامة السلطان محمد الفاتح وغنما ذكرت بعض احكامه القانونية بشكل متفرق . للتوسع في مضمون هذه الأبواب ينظر، أورهان صادق جانبولات: قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 149-154.

⁵⁵- يرى بعض الباحثين أن التحول في استراتيجية الدولة العثمانية نحو المشرق العربي يرجع إلى كونها بلغت مرحلة التشعب في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وكان عليها أن تبحث عن فضاءات أخرى جديدة للتوسع، وهناك من يرى بأن الأحداث التي دارت مجرياتها داخل المشرق العربي أو حوله في مطلع القرن السادس عشر هي التي دفعت بالدولة العثمانية إلى التحول في سياستها التوسعية صوب المشرق، فقد كان الخطر الشيعي المتمثل في توجهات الشاه إسماعيل الصفوي وأعماله المستفزة وبرزو الخطر البرتغالي على سواحل البحر الأحمر وتهديده بالسيطرة على

- 68 - عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516-1916 ، مكتبة أطلس، دمشق ، 1974 ، ص ص 60-61.
- 69- كان السلطان سليم الأول يدرك أن مسألة عدم قدرة المماليك على التصدي للتهديد المسيحي – أي البرتغالي- وتظلم السكان منهم لا تعد ذرائع كافية ومقنعة لجعل الفقهاء والعلماء يقومون بإصدار فتوى شرعية تبرر الحرب المعلنة على المماليك لأنه يفترض أن يقدم العثمانيون يد المساعدة إلى المماليك وليس إزالة دولتهم، ولهذا لجأ إلى استغلال الاتفاق الحاصل بين الصفويين والمماليك واعتباره وسيلة لذلك فاستفتى الفقهاء في مشروعية الحرب على حاكم مسلم تصدى له في حملته على الملحين – أي القزلباش الصفويين- فأفتوا ضد هذا الحاكم وأقروا بمشروعيتها، وكان السلطان سليم يسعى بهذا العمل إلى إثبات شرعية الحرب المعلنة ضد دولة إسلامية سنية تؤوي في الوقت نفسه الخليفة العباسي لذلك جعل الهدف المعلن من الحملة العسكرية هو نصرة المستضعفين وحماية المسلمين. للتوسع ينظر، فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي " دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، بيروت ، 2008 ، ص 128.
- 70 - من المسائل التي يقف عندها المؤرخون أثناء تفسيرهم لهزيمة الجيش المملوكي في معركة مرج دابق مسألة لجوء أمير أمراء حلب المملوكي خاير بك إلى العثمانيين، فهناك من يرى أن لجوء هذا ودخوله في خدمة السلطان العثماني ساهما في انتهاء الحرب لصالح العثمانيين، ويذكر بعض الباحثين أن السلطان سليم كان يسعى إلى استمالة الأمراء وذلك من خلال الرسائل التي أرسلها إلى قانصو الغوري، وقد سهلت هذه الرسائل إقامة هؤلاء الأمراء علاقات مع العثمانيين، ومنهم خاير بك الذي كان نائب سلطنة حلب وانضم سرا إلى العثمانيين قبل معركة مرج دابق، وقام بتقديم معلومات مهمة عن الأحوال السياسية والعسكرية والإدارية والمالية للدولة المملوكية إلى العثمانيين. للتوسع ينظر، فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني " رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي ، ط 1، بيروت، 2003، ص 63.
- 71 - تذكر المصادر التاريخية أن السلطان سليم الأول عندما انتصر في المعركة ودخل مدينة حلب قدم إليه وفد من علماء حلب والشام وكبار الأعيان والسادات العظام وتقدموا إلى العتبات السلطانية وأعلنوا ولاءهم وطاعتهم له وتبعهم في ذلك زعماء ومشايخ العرب مثل: ابن خرفوش وابن حنش... الخ، للتوسع ينظر، شرف خان البديلي: المصدر السابق، ص 121.
- 72 - عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ص 61-62.

- يلاحظ أن المواجهات المتكررة بين العثمانيين والصفويين ارتكزت بشكل أساسي على بعض مناطق الأناضول الشرقي على محور (أرضروم- تبريز) وفي العراق على محور (الموصل – بغداد)، وهي مناطق تركز فيها المصالح الاقتصادية خاصة التجارية منها، إن هذا الامتداد الجغرافي الكبير ينطوي على أهمية استراتيجية كبيرة، فتبريز كانت تعتبر مركز الطرق المؤدية شمالا إلى أرمينيا والأناضول، أما الموصل فتعد المنفذ المهم للوصول إلى الأناضول ثم إلى حلب ومنها إلى البحر المتوسط، وبعد أن برز خطر الشاه إسماعيل الصفوي مطلع القرن السادس عشر الميلادي أصبح من الضرورة السيطرة على الجانب الشرقي من الأناضول وعلى امتداده الجنوبي (العراق – بلاد الشام) وهو الأمر الذي أدرك أبعاده جيدا السلطان سليم الأول، لذلك بعد معركة جالديران قام بالسيطرة على ديار بكر وكيليكيا وحلب تمهيدا لضم بلاد الشام ومصر ليشكل بذلك حزاما استراتيجيا من الجهة الغربية ومجهضا مشروع الدولة الصفوية. للتوسع انظر، وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان " جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية -القاجارية والدولة العثمانية" دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2 ، 2001 ، ص ص 55-57.
- 62 - نيقولايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574 ، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، ط 2، 2004 ، ص 59.
- 63 - شرف خان البديليسي: شرفنامه في تاريخ سلاطين آل عثمان ومعاصريهم من حكام إيران وتوران، ج 2 ، ترجمة محمد علي عوني، مراجعة وتقديم يحي الخشاب ، دار الزمان ، دمشق ، 2006 ، ص 119.
- 64 - خليل أيناالجيك: المرجع السابق، ص 54.
- 65- نيقولايفانوف: المرجع السابق، ص 59.
- 66- من المسائل التي يذكرها المؤرخون أنه أثناء تواجد السلطان سليم الأول بتبريز أراد استكمال فتحها لكنه تراجع عن ذلك لما وجدته من إغراض وتماطل لدى بعض قادة جنده، وهو ما اعتبره السلطان عسبان لأوامره فخاطبهم قائلا " إن شئتم فارجعوا وأنا أسير للحرب وحدي وأصلحها إذا بردت" ولما عاد إلى استانبول قام بإعدام هؤلاء القادة، للتوسع ينظر كلا من، محمد نامق كمال: فاتحة الفتوحات العثمانية، تعريب عبد الله مخلص، المطبعة الوطنية بـحيفا، 1909، ص 35 و أيضا، أحمد مصطفى عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، القاهرة ، 2010، ص 81.
- 67 - شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1998 ، ص 333.

مسلمون في إقامة الدين والإصناف والجهاد بحكم الأغلبية" ويجب اتباع الناس للسلطان العثماني والاتفاق على استحقاقه للسلطنة الكاملة والخلافة في زمان الفتن، كما يبدي لطفي باشا في ختام رسالته استعدادده لتقبل من يبدي رأيا مخالفا لرأيه لأن باب الاجتهاد مفتوح امام أصحاب الرأي بشرط أن يدعم رأيه بالنقل الشرعي دون العقلي. للتوسع في الموضوع ينظر، لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، دراسة وتحقيق ماجدة مخلوف، دار الأفق العربية، ط1، 2001، ص ص 7-33. والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات الحديثة أشارت إلى الموضوع بإسهاب غيرها أنها في عمومها تجمع على أن السلاطين العثمانيين لم ينظروا إلى الخلافة بشكلها الوراثي بل فهموها على أنها حق طبيعي كما يدل عليه معناها، تماما كما استخدم لقب " الخليفة" عند بعض حكام الدول الإسلامية الأخرى وعند العثمانيين أيضا منذ عهد السلطان مراد الأول، على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماما جديا إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وبخاصة بعد عقد معاهدة كوجوك قينارجة التي سمحت فيها روسيا للسلطان العثماني بالإبقاء على الصلاحيات الدينية في شبه جزيرة القرم - التي احتلتها روسيا- باعتباره خليفة للمسلمين. ينظر، أكمل الدين احسان أوغلي: المرجع السابق، ص 34. وأيضا أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 87.

⁸⁰ - سيد محمد السيد محمود: المرجع السابق، ص 246-247.

⁸¹ - خليل إينالجيک: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى

الانحدار، المرجع السابق، ص 55.

⁸² - نفسه، ص 56.

⁸³ - خليل إينالجيک: العثمانيون النشأة والإزدهار، المرجع السابق ص 79.

⁸⁴ - منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ج 2، ص 704.

⁸⁵ - كانت الهيئات الرسمية في الدولة العثمانية تقوم بالتحريات في مختلف القضايا التي يتعرض فيها الرعايا إلى مختلف التجاوزات من قبل أمراء الأقاليم أو مسؤولو السناجق والأقضية، ومن ذلك مثلا ما قام به أمير مركز قضاء " برزرين " الواقع في ساحل الروميلي بولاية أدنة الذي أقدم على بيع أولاد الرعاية مدعيا بأنهم أسرى وأرسل بعضهم إلى الأستانة وبعضهم إلى أرباب المناصب العليا في الدولة كهدايا ، فلما علمت السلطات العليا في الدولة بالأمر أرسلت " جاوش " إلى تلك الجهات للتحقق من الأمر وخولته صلاحية التصرف في الأمر، وقد أمر هذا الأخير بقتل كل من: أمير برزرين وتكتخده بعد تأكده من الفعل المنسوب لهما. للتوسع ينظر، بجوي إبراهيم أفندي: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان

⁷³ - محمد فريد: المرجع السابق، ص 75.

⁷⁴ - نيقولا إيغانوف: المرجع السابق، ص 82.

⁷⁵ - فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 67.

⁷⁶ - عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص 64.

⁷⁷ - نفسه، ص 65.

⁷⁸ - خليل إينالجيک: المرجع السابق، ص 55.

⁷⁹ - أخذت مسألة انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين في التاريخ العثماني وبالفكر السياسي الإسلامي بشكل عام خاصة في مطلع القرن العشرين الميلادي، وقد ظهر هذا الاهتمام بعدما أثارت الدول الأوروبية قضية انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين في زمن السلطان سليم الأول، وذلك في إطار النظر في مصير الدولة العثمانية التي أوشكت على الانهيار حينئذ، وكان من أشهر من كتب في الموضوع من المؤرخين الغربيين توماس أرنولد في مؤلفه: الخلافة " تاريخ الحضارة الإسلامية حتى آخر العهد العثماني" الذي أصبح مصدرا أساسيا لكل الكتاب الغربيين وأصبحت آراء المؤلف الحجة التي اعتمد عليها غالبية من تصدوا لمناقشة الخلافة في الدولة العثمانية، ومما يورده في هذا الشأن " إن السلطان سليم تعود أن يعتبر منذ صغره خليفة، وكان عليه أن يدرك أن اللقب أسند إلى والده وأجداده منذ قرن ونصف، وهكذا فإنه طبيعي أن يستمر استعمال مثل هذا الاسم -أي الخليفة- خلال حكمه، لكن ما يمكن ملاحظته أنه لم يُؤتى بادعاء جديد لهذا الشرف حتى بعد فتح مصر بأي طريقة لها صلة بالخليفة العباسي، كما أن مفتي بورصة وقاضيا وهما مهنتان السلطان سليم بفتح مصر، لم يستعملا الأسماء التقليدية للخلفاء العباسيين كأمر المؤمنين أو إمام، فلو نُظر إليه كخلف لآخر خليفة عباسي لما امتنعا عن استعمال هذه الألقاب المقدسة منذ قرون ... " ويبدو أن توماس أرنولد ومن ساروا على آرائه كانوا يجهلون أو على الأقل يتجاهلون بأن قضية الخلافة العثمانية قد نوقشت في زمن السلطان سليمان القانوني من جانب الفقهاء والمفكرين العثمانيين وانتهوا فيها إلى رأي، وكان من بين هؤلاء المفكرين الصدر الأعظم " لطفي باشا " الذي كتب رسالة قيمة توضح ما أتهم في إشكالية الخلافة العثمانية وهي بعنوان " خلاص الأمة في معرفة الأئمة " وضعها سنة 961/1553 هـ، وهي رسالة فريدة في بابها من حيث المنهج المعتمد في التحليل، ويوضح فيها " لطفي باشا " رؤيته وموقفه من قضية الخلافة وقد انطلق من التساؤل المطروح آنذاك: هل يجوز إطلاق لقب الخليفة والإمام على السلطان العثماني أم لا؟ هل تصح إمامته للمسلمين وهو من غير قريش؟، وبعد أن استعرض جل الآراء الفقهية التي تناولت الموضوع يخلص لطفي باشا إلى: " أن العثمانيين أحق بالخلافة لأنهم

- ⁹⁷ - خليل ساحلي أوغلي، المرجع السابق، مج 1، ص 549.
- ⁹⁸ - خليل اينالجيک: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 104. وينظر أيضا
- Stanford Show, History of Ottoman Empire and modern turkey, volume 1, Cambridge university press, 1976, p 459.
- ⁹⁹ - روبير مانتان: المرجع السابق، ج 1، ص 240.
- ¹⁰⁰ - سلانكي مصطفى أفندي: تاريخ سلانكي 971 - 1001 هـ / 1563-1593 م ، ترجمة أحمد حنفي عبد الرحيم ، تقديم سيد محمد السيد محمود، دار البشير للثقافة والعلوم ، ط 1 ، 2021 ، ص 16.
- ¹⁰¹ - نفسه ، ص 17.

- سليم الأول المعروف بـ "تاريخ بجوي"، مج 1، ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2015، ص 32-33.
- ⁸⁶ - كان السلطان سليم الأول قد منع التجار من التردد إلى بلاد فارس، وكان هذا المنع بمثابة حصار تجاري استخدمه كسلاح اقتصادي ضاغط على الدولة الصفوية والهدف من ذلك منع الفرس من الحصول على المواد الحربية والفضة والحديد، والقضاء على تجارة الحرير التي اشتهر بها الصفويون للتقليل من إيرادات الشاه إسماعيل الصفوي التي تشكل واحدة من أهم مصادر دخله. ينظر، منجم باشي أحمد ده ده: المصدر السابق، ج 2، ص 704.
- ⁸⁷ - بجوي إبراهيم أفندي: المصدر السابق، ص 32-33.
- ⁸⁸ - نفسه، ص 33.
- ⁸⁹ - عبد الجليل التميمي: دراسات في التاريخ العثماني المغربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط 1، ماي 2009، ص 97-98.
- ⁹⁰ - إدريس الناصر رانسي: العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 2007، ص ص 57-58.
- ⁹¹ - إدريس الناصر رانسي: المرجع السابق، ص 58.
- ⁹² - نفسه، ص 57.
- ⁹³ - نقرأ في مقدمة قانون نامة السلطان سليمان القانوني العبارة التالية " الحمد لله الملك الحق الذي يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر والذي جعل السلاطين سبب نظام العالم"، وفي ذلك إشارة صريحة بالتزامه في تسيير شؤون الرعية بالعدل والإحسان مراعاة للنظام. ينظر، قانون نامة السلطان سليمان القانوني، مقدمة القانون في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص 549.
- ⁹⁴ - ورد الباب الأول تحت عنوان: في العقوبات والسياسات المترتبة على الجنايات، وتضمن أربعة فصول، أما الباب الثاني بعنوان: في بيان ما يتعلق بالسباهي وبيت المال والرسوم المترتبة على الرعية والمخصصة للسباهي، وتضمن سبعة فصول، والباب الثالث فكان بعنوان: في أحوال الرعية واحتوى سبعة فصول، ينظر، مجموعة قوانين نامة السلطان سليمان القانوني، في كتاب خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص ص 549-614.
- ⁹⁵ - قانون نامة السلطان سليمان القانوني: الباب الأول، في العقوبات والسياسات المترتبة على الجنايات، في كتاب، خليل ساحلي أوغلو: المرجع السابق، ص 549.
- ⁹⁶ - خليل اينالجيک: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 116.